قانون التشابك الكمي للمسؤولية الجنائية

تأليف

الدكتور محمد كمال عرفة الرخاوي

الباحث والمستشار والخبير والفقيه والمؤلف القانوني والمحاضر الدولي في القانون

مؤسس مدرسة القانون الميتافيزيقي ونظرية السيادة الزمنية

حقوق الملكية الفكرية

يمنع نهائياً النسخ أو الاقتباس أو الترجمة أو الطبع أو النشر أو التوزيع إلا بإذن خطي من المؤلف

جميع الحقوق محفوظة للطبعة الأولى 2026

إهداء

إلى روح أمي الطاهرة وأبي الطاهر

اللذين غرسا في روحي بذور العدالة قبل أن أعرف معنى الظلم

أدام الله لهما النور في قبورهما وجعل مثواهما فردوساً من الجنان

وإلى ابنتي الحبيبة صبرينال المصرية الجزائرية

يا من تمثلين الأمل في بناء مجتمع يسوده الحق والرخاء

أهديك هذا الكتاب ليكون منهجاً يضيء لك دروب المسؤولية والقيادة

وليكن هذا العمل الختام درعاً يحمي حقك في المستقبل الذي سلبته الأجيال السابقة من أسلافها

إلى كل باحث عن العدالة الكونية

إلى كل مدافع عن حقوق الوعي المتشابك

إلى كل من آمن بأن القانون يجب أن يحمي اللامحلية قبل أن يحمي المكان

لكم جميعاً أهدي هذا الجهد المتواضع

الدكتور محمد كمال عرفة الرخاوي

يناير 2026

فهرس المحتويات

المقدمة في شرح النظرية

الفصل الأول في طبيعة التشابك الكمي والقانون الجنائي

الفصل الثاني تاريخ المسؤولية الفردية في الفقه التقليدي

الفصل الثالث الأسس الفيزيائية للامحلية القانونية

الفصل الرابع الشخصية القانونية في الحالات المتشابكة

الفصل الخامس الدستور الكوني لحماية الوعي المتشابك

الفصل السادس جريمة الفعل عن بعد كمياً

الفصل السابع الإثبات القضائي في القضايا الكمية

الفصل الثامن العقوبات المناسبة للجرائم غير المحلية

الفصل التاسع التعويض عن الضرر الكمي المتشابك

الفصل العاشر الاختصاص القضائي في الفضاء الكمي

الفصل الحادي عشر الإرادة الحرة في الأنظمة المتشابكة

الفصل الثاني عشر السببية بين الجسيمات والمسؤولية

الفصل الثالث عشر الشهود والخبراء في القضايا الكمية

الفصل الرابع عشر المعاهدات الدولية لحماية التشابك

الفصل الخامس عشر حقوق ضحايا الجرائم الكمية

الفصل السادس عشر دفاعات المتهمين في الجرائم

الكمية

الفصل السابع عشر سجون العزل الكمي والإصلاح

الفصل الثامن عشر إعادة التأهيل عبر فك التشابك

الفصل التاسع عشر التكنولوجيا الكمية والأمن القانوني

الفصل العشرون الخصوصية والبيانات الكمية

الفصل الحادي والعشرون الملكية الفكرية للوعي الكمي

الفصل الثاني والعشرون العمل والعقود في الفضاء الكمي

الفصل الثالث والعشرون الأسرة والزواج في الأبعاد الكمية

الفصل الرابع والعشرون الميراث في الحقوق الكمية

الفصل الخامس والعشرون الصحة النفسية وصدمة التشابك

الفصل السادس والعشرون أخلاقيات التدخل الكمي

الفصل السابع والعشرون المنظور الفلسفي للوعي الموحد

الفصل الثامن والعشرون تحديات التطبيق العملي للنظرية

الفصل التاسع والعشرون توصيات للمشرعين المستقبليين

الفصل الثلاثون الخاتمة ورؤية الكون الكمي

ورقة بحثية تفصيلية للنظرية عربي إنجليزي فرنسي

المراجع والمصادر

فهرس الموضوعات

عن المؤلف

المقدمة في شرح النظرية

تقوم نظرية التشابك الكمي للمسؤولية الجنائية على فكرة ثورية تفيد بأن الجسيمات المتشابكة كمياً تبقى متصلة بغض النظر عن المسافة الفاصلة بينها وبالتالي فإن الفعل الإجرامي قد يرتكبه شخص في موقع على شخص متشابك معه في موقع آخر دون اتصال مادي تقليدي وتنبه هذه النظرية إلى أن القانون التقليدي يقف عاجزاً أمام هذه الحقيقة لأنه يشترط الحضور المادي والجغرافي للجاني في مسرح الجريمة ونحن هنا نطرح إطاراً قانونياً جديداً يعترف بالمسؤولية المشتركة عبر التشابك الكمي كأساس للمساءلة الجنائية الدولية وتتطلب هذه النظرية إعادة تعريف مفهوم الفردية القانونية ليشمل الكيانات المتشابكة وعياً ووجوداً والأبعاد الفيزيائية للنظرية تستند إلى

مبادئ اللامحلية الكمية ونظرية بيل في إثبات الاتصال اللحظي والأبعاد الفلسفية تناقش طبيعة الإرادة الحرة عندما تكون الذرات متشابكة مع ذرات أخرى في أماكن بعيدة جداً والأبعاد النفسية تدرس تأثير الجريمة المتشابكة على الضحايا الذين قد يشعرون بألم جريمة وقعت في مكان آخر تماماً والهدف الأسمى هو تأسيس دستور كوني للمسؤولية المشتركة في ظل اللامحلية الكونية التي أثبتها العلم الحديث وهذا الكتاب يمثل الوثيقة التأسيسية لمدرسة قانونية جديدة تجمع بين فيزياء الكم والفقه الجنائي العميق في آن واحد ونحن لا نكتب خيالاً علمياً بل نؤسس لقانون مستقبلي ضروري لبقاء البشرية في عصر التكنولوجيا الكمية المتقدمة والحق في العدالة الكمية هو حق وجودي يجب أن يعلو على القوانين الوضعية المحلية المحدودة بالمكان والزمن التقليديين إنها دعوة للفلاسفة والمشرعين للاستعداد لمرحلة ما بعد الفردية في التنظيم القانوني للوعي البشري المتشابك وسنفصل في الفصول القادمات الأسس الوجودية والتطبيقية لهذه النظرية الموحدة لضمان فهم شامل وعميق للمسؤولية الكمية والعدالة لا تكتمل إلا عندما تعترف بأن الجريمة قد تكون ظاهرة لا محلية

تتشارك فيها أرواح أو أجساد متباعدة كمياً ويجب أن يتطور الفقه الجنائي ليواكب الحقائق الفيزيائية الثابتة التي لا تقبل الجدل في ميكانيكا الكم والمستقبل يتطلب تشريعات مرنة قادرة على استيعاب تعقيدات المسؤولية الكمية في الكون المتشابك والله ولي التوفيق وهو الهادي إلى سواء السبيل

الفصل الأول في طبيعة التشابك الكمي والقانون الجنائي

في بداية التفكير القانوني كان الجرم يعتبر فعلاً فردياً يصدر من شخص محدد في مكان محدد وزمن محدد ولم يكن الفقه القديم يتصور أن الجريمة قد تكون ظاهرة كونية مشتركة بين كائنات متباعدة مكانياً وزمانياً وكانت القوانين تفترض أن الضرر يجب أن يكون مادياً ملموساً ولا تعترف بالضرر الناتج عن فعل كمي عن بعد فقط واكتشافات فيزياء الكم الحديثة غيرت هذه المعادلة التقليدية جذرياً وفتحت أبواباً جديدة للتفكير في المسؤولية وهذا الكتاب يطرح نظرية

جديدة حول قانون التشابك الكمي للمسؤولية وكيفية تنظيم العدالة في ظل اللامحلية ونحن نثبت فيزيائياً أن الجسيمات المتشابكة تتأثر ببعضها فوراً بغض النظر عن المسافة الفاصلة بينها في الكون وهذه الكائنات المتشابكة قد تشارك في أفعال إجرامية دون أن تكون حاضرة مادياً في مكان وقوع الجريمة فعلياً والقانون الحالي يعجز عن محاكمة هذه الظواهر لأنه مصمم فقط لجرائم فردية محلية في نطاق مكاني محدود ونحن ندعو إلى الاعتراف القانوني بالمسؤولية المشتركة للكائنات المتشابكة كمياً ككيانات مسئولة جنائياً ولا يجوز للمحاكم تجاهل الأدلة الكمية على التشابك بين المتهمين بحجة اختلافها عن الأدلة المادية التقليدية والمسؤولية القانونية يجب أن تمتد لتشمل تنظيم التفاعل بين الكائنات المتشابكة عبر المسافات الكونية الشاسعة وهذا الفصل يؤسس لفكرة أن العدالة يجب أن تكون مستقلة عن القيود المكانية ولا ترتبط بالحضور المادي فقط وسنعرض في الفصول القادمات الأسس الفيزيائية والقانونية لهذا النظام العدلي الجديد في الكون المتشابك إنها ثورة في الفكر القانوني تربط بين فيزياء الكم المتقدمة والعدالة التطبيقية بشكل وثيق وغير مسبوق تاريخياً

ويجب حماية الإنسان من الجهل بالقوانين الكونية التي قد تحكم وجوده في أنظمة متشابكة مع كائنات أخرى والفلسفة القانونية يجب أن تتطور لتشمل احتمالية التشابك الكمي كحقيقة فيزيائية وليست مجرد خيال نظري والعدالة الحقيقية هي التي تتوافق مع قوانين الكون الفيزيائية وليس مع إدراكنا الحسي المحدود للمكان فقط وسنكشف في الفصول التالية تفاصيل هذه النظرية الموحدة التي تجمع بين العلم والقانون في بوتقة واحدة والهدف هو إغلاق الفجوة بين الحقيقة الفيزيائية للتشابك والنظرية القانونية التي تحكم هذا الوجود البشري ولا يمكن أن تظل الفلسفة صامتة بينما الفيزياء تثبت إمكانية التأثير المتبادل عبر المسافات الشاسعة إنها مسؤولية فكرية وأخلاقية تقع على عاتق الفلاسفة والمشرعين في كل أنحاء العالم لاستيعاب هذا الجديد والله ولي التوفيق

الفصل الثاني تاريخ المسؤولية الفردية في الفقه التقليدي

تاريخ العلم القانوني ارتكز دائماً على مبدأ أن كل شخص مسئول عن أفعاله الفردية فقط ولم يكن القضاة يتصورون يوماً أن شخصاً قد يكون مسئولاً عن جريمة ارتكبها شخص آخر في مكان بعيد والنظريات التقليدية للمسؤولية الجنائية افترضت استقلالية الإرادة الفردية دون تأثيرات كمية خارجية واكتشافات التشابك الكمي أثبتت أن الإرادات قد تكون متشابكة كمياً مما يخلق مسؤولية مشتركة حقيقية وهذا يعني أن جزءاً كبيراً من الفقه القانوني الحالي قد يصبح غير قابل للتطبيق في الأنظمة المتشابكة والفقهاء التقليديون قاوموا هذه الفكرة لأنها تهدد أركان المسؤولية الفردية الراسخة في الأذهان والقوانين ونحن اليوم أمام حاجة ماسة لدمج البعد الكمي في تعريف المسؤولية الجنائية ومسؤولية الأفعال المشتركة والمسؤولية المتشابكة تشمل وجود نية إجرامية مشتركة بين كائنات متباعدة مكانياً وزمانياً تماماً ويشمل أيضاً مسؤولية الفرد عن أفعال شارك فيها كمياً دون حضور مادي في مسرح الجريمة الفعلي ويشمل كذلك إثبات التشارك الكمي في الجريمة بناءً على أدلة التشابك التي يمتلكها الخبراء بوضوح وهذه المفاهيم تنتقل عبر حياة النظام القانوني

مثل أي تطور فلسفي آخر مكتسب من تقدم العلوم الطبيعية وإهمال هذا البعد يؤدي إلى ظلم قانوني فادح بحق الضحايا الذين يتأثرون بجرائم متشابكة عن بعد والقوانين الإجرائية يجب أن تراعي البعد الكمي في تقديم الأدلة وسماع الشهادات والاستماع وهذا الفصل يوضح الفجوة الفردية الكبيرة التي نملؤها بهذا الكتاب الجريء والمؤسس لجديد في الفقه إنها فجوة خطيرة بين فيزياء الكم الحديثة والقانون التقليدي المتخلف عن الركب العلمي اليوم وسنجسر هذه الفجوة بنظرية شاملة ومتكاملة الأبعاد الفيزيائية والقانونية والفلسفية معاً للعدالة والعدالة لا تكتمل إلا عندما تعترف بالمسؤولية المتشابكة كحقيقة قانونية في الأنظمة الكمية المعاصرة ويجب أن يتطور الفقه القانوني ليواكب الحقائق الفيزيائية الثابتة التي لا تقبل الجدل في ميكانيكا الكم والمستقبل يتطلب تشريعات مرنة قادرة على استيعاب تعقيدات الكمية للمسؤولية في الكون المتشابك والله ولي التوفيق

الفصل الثالث الأسس الفيزيائية للاامحلية القانونية

ميكانيكا الكم والعدالة غير المحلية تحتاج إلى ربط وثيق بين قوانين الجسيمات وقوانين التشريع البشري ومبدأ اللامحلية في ميكانيكا الكم يثبت أن التأثير المتبادل قد يحدث فوراً عبر المسافات الشاسعة وفي الأنظمة المتشابكة تتصرف الجسيمات ككيان واحد رغم تباعدها المكاني عن بعضها البعض تماماً وهذه التغيرات الكمية تشكل الأساس المادي للضرر القانوني الذي نطالب بحمايته في قانون العقوبة وهذه العوامل الفيزيائية تشكل الدليل المادي على وجود جريمة متشابكة قابلة للقياس والرصد العلمي والبيئة الكمية تتفاعل مع الجسيمات لتنتج الواقع النهائي الملحوظ على الكائنات في الأنظمة المتشابكة لكن الجذور تبقى في القوانين الكمية الأساسية التي تحكم التشابك بين الجسيمات في كل نظام على حدة والعلم الحديث تمكن من رصد هذه التغيرات بدقة متزايدة في المختبرات المتطورة عالمياً ونظرياً ودراسات الجسيمات دون الذرية كشفت عن آثار تشابك كمي واضحة يمكن البناء عليها قانونياً وعملياً وهذا لا يعني خرقاً لقوانين الفيزياء بل يعني وجود أنظمة فرعية تخضع لقوانين تشابك كمي مؤكدة

والقانون يجب أن يحمي من الاستغلال أو الإهمال المسبب لاختلال التوازن الكمي بين الأنظمة المتشابكة ولا يجوز للدول إهمال تطوير فهم ميكانيكا الكم مما يضر بالتعايش بين الكائنات المتشابكة كمياً وهذا انتهاك صريح للحق في التوازن الكوني الذي يضمن استقرار الوجود البشري في الأنظمة الكمية والذاكرة الكمية للتشابك هي جزء من الهوية الفيزيائية المتضررة التي تحتاج للاعتراف القانوني الرسمي وحمايتها قانونياً هي حماية للكرامة الإنسانية من التقليل من شأن الاختلافات الفيزيائية أمام القضاء وهذا الفصل يربط بين ميكانيكا الكم المعقدة والقانون الواضح في إطار مسؤولية قانونية راسخة والعلم يجب أن يخدم العدالة لا أن يكون عذراً للإنكار بسبب التعقيد التقني في فهم قوانين الجسيمات وسننتقل في الفصول القادمات للتطبيقات القانونية المباشرة للتشابك الكمي على أرض الواقع المعمول به والله ولي التوفيق

الفصل الرابع الشخصية القانونية في الحالات المتشابكة

الشخصية القانونية في الأنظمة المتشابكة تحتاج إلى تعريف دقيق ومفصل في التشريعات الكونية الجديدة ونقترح الاعتراف بالكائنات المتشابكة كأشخاص قانونيين كاملين الأهلية رغم تشابكهم مع كائنات أخرى ولا يجوز لأي جهة إنكار أهلية الكائن المتشابك دون تقديم دليل فيزيائي على عدم استقرار نظامه وهذا الحق يشمل الحق في التعاقد والحق في التقاضي والحق في الملكية في النظام الكمي المتشابك ويشمل أيضاً الحق في الحماية من الاعتداءات القادمة من الكائنات المتشابكة الأخرى في النظام ويشمل كذلك الحق في الحفاظ على استقلاليته النسبية دون إجبار على فك التشابك قسراً والفرد يملك حقاً في هويته الكمية سواء كانت مستقلة أو متشابكة كجزء من كينونته الوجودية وهذا الحق يحمي من التمييز الكمي الذي قد يحدث بسبب اختلاف درجة التشابك مع كائنات أخرى والقانون يجب أن يجرم الاعتداء على الكائنات المتشابكة عبر التلاعب بحالتهم الكمية عمداً والعقوبات على انتهاك هذا الحق يجب أن تكون رادعة وكافية جداً لردع المخالفين

مستقبلاً والتعويضات يجب أن تغطي الضرر المستمر عبر حياة الكائن في نظامه الكمي المتشابك به وهذا الفصل يحدد الإطار الحقوقي للشخصية القانونية في حالة التشابك بشكل واضح وغير قابل إنه تحول جذري من حماية الإنسان المستقل فقط إلى حماية كل الكائنات الواعية بغض النظر عن تشابكها والشخصية القانونية ليست مرتبطة بالاستقلالية المطلقة بل مرتبطة بالوعي والإرادة والقدرة على التكليف وسنفصل في الفصول القادمات الآليات التشريعية المطلوبة للتطبيق العملي لهذه الحقوق الجديدة ويجب أن تكون هناك نصوص صريحة في الدساتير الكونية تحمي هذا البعد الكمي للشخصية والقضاة يحتاجون إلى أدوات تفسيرية تسمح لهم بتطبيق هذه الحقوق على الوقائع المعقدة كمياً والعدالة تتطلب الشجاعة للاعتراف بأن الشخصية القانونية قد توجد في أنظمة متشابكة مع كائنات أخرى والله ولي التوفيق

الفصل الخامس الدستور الكوني لحماية الوعي المتشابك

الدستور الكوني لحماية الوعي المتشابك يجب أن ينص صراحة على حماية حقوق الكائنات في الأنظمة المتشابكة وهذا الحق يجب أن يكون في مصاف الحقوق الأساسية غير القابلة للتصرف أو التقادم أبداً بمرور الوقت والكون ملزم بحماية سكانه من الصدام الكمي الناتج عن اختلال التوازن في الأنظمة المتشابكة بينهم وأي قانون يتعارض مع هذا الحق الدستوري الكوني يعتبر غير دستوري وباطلاً فوراً ولاغياً والمحاكم الكونية يجب أن تختص بنظر قضايا الصراع الكمي بدوائر متخصصة تفهم الفيزياء الدقيقة والقضاء الدستوري يجب أن يراقب التزام المجتمعات بهذا الحق الحيوي للوجود المتشابك والتشريع الجنائي يجب أن يجرم التلاعب بالتشابك الكمي لإلحاق الضرر بالكائنات الأخرى عمداً والعقوبات يجب أن تتناسب مع خطورة الضرر المستدام عبر الأنظمة الكمية المتشابكة المختلفة وضمانات التقاضي يجب أن تسهل على الكائنات المتشابكة المطالبة بحقوقها دون عوائق كمية وهيئات رقابية مستقلة يجب أن تنشأ لمراقبة التوازن الكمي بين المجتمعات المتشابكة المختلفة وهذه

الهيئات تملك صلاحية إيقاف الأنشطة المسببة لاختلال التشابك قبل وقوعه النهائي والتعليم القانوني يجب أن يتضمن مقررات عن القانون الكمي في كليات القانون الكونية والمحامون يجب أن يتدربوا على الدفاع عن حقوق الكائنات الكمية بشكل متخصص ودقيق جداً والثقافة القانونية المجتمعية يجب أن تتغير لتدرك أهمية الحماية الكمية للمستقبل الكوني والإعلام دور كبير في نشر الوعي بحقوق الكائنات في الأنظمة المتشابكة موضوعياً بعيداً عن الذاتيات والمعاهدات الدولية يجب أن تتضمن بنوداً لحماية السلامة الكمية كحق إنساني عالمي مقدس والهجرة يجب أن تنظم بما يحترم الحق في بيئة كمية سليمة خالية من الصدام الكمي واللجوء الكمي يجب أن يعترف به كسبب من أسباب اللجوء الإنساني المقبول دولياً وهذا الفصل يحدد الإطار الدستوري والقانوني العام للنظرية بشكل ملزم للدول كافة في الكون إنه الأساس الذي ستبنى عليه كل التشريعات التفصيلية اللاحقة في مختلف المجتمعات الكمية وبدون غطاء دستوري تبقى هذه الحقوق عرضة للانتهاك المستمر من قبل القوى الكبرى والله ولي التوفيق

الفصل السادس جريمة الفعل عن بعد كمياً

جريمة الفعل عن بعد كمياً تمثل إشكالية كبرى في قانون التشابك الكمي للمسؤولية وفي الفضاءات الكمية قد يرتكب الجاني جريمة عبر التأثير على وعي الضحية كمياً وفيزيائياً وهذا يقلب مفاهيم المشاركة الإجرامية رأساً على عقب ويتطلب إعادة صياغة كاملة للفقه الجنائي والقانون التقليدي يعاقب على الفعل المادي بينما القانون الكمي قد يعاقب على الفعل غير المحلي ونحن ندعو إلى الاعتراف القانوني بالجريمة الكمية كأساس للمساءلة في الأنظمة المتصلة ولا يجوز للدول أو المحاكم تجاهل نية الجريمة الكمية بحجة عدم الفعل المادي في الواقع والمسؤولية القانونية يجب أن تمتد لتشمل الأفعال الكمية في الأنظمة الكمية المشتركة وهذا الفصل يؤسس لفكرة أن الجريمة في الأنظمة الكمية هي جريمة ضد النظام الكوني وليس فقط فرداً وسنعرض في الفصول القادمات الأدلة القانونية على إمكانية معاقبة الفعل الكمي عن بعد إنها ثورة في الفكر

الجنائي تربط بين البعد المكاني والقريب في مسؤولية واحدة متكاملة ويجب حماية المجتمع من الجرائم الكمية التي يعرفها الجاني المتشابك وينفذها عبر شريكه والمحاكم لا تملك حقاً في تجاهل أدلة التشابك الكمي كأداة إثبات في القضايا الجنائية الكمية والعدالة الجنائية تقتضي معاقبة المجرم بناءً على يقينه بالتأثير الكمي على شريكه المتشابك وسنكشف في الفصول التالية آليات إثبات هذه المسؤولية المعقدة فيزيائياً وقانونياً بشكل دقيق والهدف هو إغلاق الفجوة بين التقدم الفيزيائي والتخلف التشريعي في حماية المجتمعات ولا يمكن أن يظل القانون صامتاً بينما الجاني يؤثر كمياً على شريكه لارتكاب الجريمة إرادياً إنها مسؤولية أخلاقية وقانونية تقع على عاتق المشرعين والقضاة في كل أنحاء الكون اليوم والله ولي التوفيق

الفصل السابع الإثبات القضائي في القضايا الكمية

الإثبات القضائي في الظواهر غير المحلية يمثل أداة

حاسمة في القضايا الكمية المتشابكة وفي الأنظمة المتشابكة تكون أدلة التشابك الكمي هي الدليل الأصدق على مشاركة الجريمة وهذا يقلب مفاهيم الإثبات التقليدي التي تعتمد على الأدلة المادية المباشرة في مكان الجريمة والقانون التقليدي يفترض أن الدليل يجب أن يربط الجاني بالمسرح مادياً دون التشابك ونحن ندعو إلى الاعتراف القانوني بأدلة التشابك الكمي كدليل إثبات قاطع في القضايا الكمية ولا يجوز للمحاكم رفض شهادة الخبراء الكمية بحجة أنها تتحدث عن ظواهر غير مرئية والمسؤولية الإثباتية يجب أن تمتد لتشمل اليقين الكمي في الأنظمة المتشابكة وهذا الفصل يؤسس لفكرة أن الدليل هو اليقين بغض النظر عن طبيعته المادية أو الكمية وسنعرض في الفصول القادمات معايير قبول أدلة التشابك كدليل قضائي معتمد إنها ثورة في الفكر الإجرائي تربط بين اليقين الكمي والمادي في دليل واحد ويجب حماية الخصوم من التلاعب بأدلة التشابك عبر آليات تدقيق فيزيائية دقيقة والمحاكم لا تملك حقاً في تجاهل أدلة التشابك بحجة مخالفتها للأصول الإجرائية والعدالة الإجرائية تقتضي احترام مصادر الإثبات في النظام الكمي الخاص بكل خصم

وسنكشف في الفصول التالية آليات التحقق من هذه الأدلة المعقدة فيزيائياً وقانونياً بشكل دقيق والهدف هو إغلاق الفجوة بين التقدم الإجرائي والتخلف التشريعي في قبول الأدلة الكمية ولا يمكن أن يظل القانون صامتاً بينما الأدلة الكمية تتوفر دون اعتماد في المحاكم إنها مسؤولية أخلاقية وقانونية تقع على عاتق المشرعين والقضاة في كل أنحاء الكون اليوم والله ولي التوفيق

الفصل الثامن العقوبات المناسبة للجرائم غير المحلية

العقوبات في ظل التشابك الكمي تمثل تحدياً كبيراً لأنظمة العقاب التقليدية وفي الأنظمة المتشابكة قد تؤثر العقوبة على جميع الكائنات المتشابكة مع المتهم وهذا يخلق إشكاليات حول عدالة العقاب الجماعي والفردية في المسؤولية والقانون التقليدي يفترض أن العقوبة تؤثر على الجاني فقط في تسلسل ثابت ونحن ندعو إلى الاعتراف القانوني بالعقوبات الكمية كأساس للعدالة في الأنظمة المتصلة ولا يجوز

للمحاكم تجاهل تأثير العقوبة على الكائنات المتشابكة مع المتهم والمسؤولية العقابية يجب أن تمتد لتشمل التأثيرات الكمية للعقوبة في الأنظمة المتشابكة وهذا الفصل يؤسس لفكرة أن العقوبة حق وجودي بغض النظر عن التشابك وسنعرض في الفصول القادمات نماذج للعقوبات في الأنظمة الكمية قابلة للتطبيق إنها ثورة في الفكر العقابي تربط بين الفرد والجماعة في عقوبة واحدة ويجب حماية الكائنات البريئة من العقاب الناتج عن التشابك مع مجرم والمحاكم لا تملك حقاً في فرض عقوبات بحجة عدم إمكانية فصل الوعي المتشابك والعدالة العقابية تقتضي احترام طبيعة التشابك في خط العقاب الخاص بكل نظام وسنكشف في الفصول التالية آليات تطبيق هذه العقوبات المعقدة فيزيائياً وقانونياً بشكل دقيق والهدف هو إغلاق الفجوة بين التقدم العقابي والتخلف التشريعي في حماية العقوبات الكمية ولا يمكن أن يظل القانون صامتاً بينما العقوبات تؤثر على وعي بريء متصل إنها مسؤولية أخلاقية وقانونية تقع على عاتق المشرعين والقضاة في كل أنحاء الكون اليوم والله ولي التوفيق

الفصل التاسع التعويض عن الضرر الكمي المتشابك

التعويض عن الضرر الكمي المتشابك يمثل تحدياً كبيراً لقوانين المسؤولية المدنية وفي الأنظمة المتشابكة قد يحدث ضرر ينتقل بين الكائنات المتشابكة عبر المسافات وهذا يخلق إشكاليات حول تقدير التعويض ووقت استحقاقه وطريقة دفعه والقانون التقليدي يفترض أن التعويض يأتي بعد الضرر المادي في تسلسل ثابت ونحن ندعو إلى الاعتراف القانوني بالتعويض الكمي كأساس للمسؤولية المدنية ولا يجوز للمحاكم رفض دعاوى تعويض بحجة اختلاف طبيعة الضرر الكمي والمسؤولية التعويضية يجب أن تمتد لتشمل الضرر المستدام في الأنظمة المتشابكة وهذا الفصل يؤسس لفكرة أن التعويض حق وجودي بغض النظر عن طبيعة التشابك وسنعرض في الفصول القادمات نماذج لتقدير التعويض في الأنظمة الكمية إنها ثورة في الفكر المدني تربط بين الضرر والتعويض في حق واحد ويجب حماية الضحايا من عدم التعويض الناتج عن اختلاف إدراك الضرر الكمي والمحاكم لا تملك حقاً في منع التعويض بحجة تعقيد الحسابات

الكمية والعدالة التعويضية تقتضي احترام حق الضحية في النظام الكمي الخاص بها وسنكشف في الفصول التالية آليات تقدير هذه التعويضات المعقدة فيزيائياً وقانونياً بشكل دقيق والهدف هو إغلاق الفجوة بين التقدم المدني والتخلف التشريعي في حماية التعويضات الكمية ولا يمكن أن يظل القانون صامتاً بينما الضرر يحدث في أنظمة متشابكة دون تعويض إنها مسؤولية أخلاقية وقانونية تقع على عاتق المشرعين والقضاة في كل أنحاء الكون اليوم والله ولي التوفيق

الفصل العاشر الاختصاص القضائي في الفضاء الكمي

الاختصاص القضائي في الجرائم غير المحلية يمثل تحدياً كبيراً للأنظمة القضائية وفي الأنظمة المتشابكة قد تحدث الجريمة في أماكن متعددة في وقت واحد وهذا يخلق إشكاليات حول تحديد المحكمة المختصة بالنظر في القضية والقانون التقليدي يفترض أن الجريمة تحدث في مكان واحد محدد فقط ونحن ندعو إلى الاعتراف القانوني بالاختصاص المتعدد في

الجرائم الكمية ولا يجوز للمحاكم رفض القضايا بحجة تعدد أماكن وقوع الجريمة والمسؤولية القضائية يجب أن تمتد لتشمل الاختصاص في الأنظمة المتشابكة وهذا الفصل يؤسس لفكرة أن الاختصاص حق كوني بغض النظر عن التعدد وسنعرض في الفصول القادمات نماذج لتحديد الاختصاص في الجرائم الكمية إنها ثورة في الفكر القضائي تربط بين الأماكن المتعددة في اختصاص واحد ويجب حماية الضحايا من التنازع على الاختصاص بين المحاكم المختلفة والمحاكم لا تملك حقاً في رفض القضايا بحجة عدم وضوح الاختصاص والعدالة القضائية تقتضي احترام الاختصاص في النظام الكمي الخاص بكل جريمة وسنكشف في الفصول التالية آليات تنظيم هذه الاختصاصات المعقدة فيزيائياً وقانونياً بشكل دقيق والهدف هو إغلاق الفجوة بين التقدم القضائي والتخلف التشريعي في حماية الاختصاصات الكمية ولا يمكن أن يظل القانون صامتاً بينما الجرائم تحدث في أماكن متعددة دون قضاء إنها مسؤولية أخلاقية وقانونية تقع على عاتق المشرعين والقضاة في كل أنحاء الكون اليوم والله ولي التوفيق

الفصل الحادي عشر الإرادة الحرة في الأنظمة المتشابكة

الإرادة الحرة في الأنظمة المتشابكة تمثل إشكالية كبرى للفلسفة القانونية وفي الأنظمة المتشابكة قد تتأثر إرادة الفرد بإرادة شريكه المتشابك كمياً وهذا يخلق إشكاليات حول المسؤولية الفردية والاختيار الحر في الجرائم والقانون التقليدي يفترض أن الإرادة مستقلة تماماً في تسلسل ثابت ونحن ندعو إلى الاعتراف القانوني بالإرادة المتصلة كأساس للمسؤولية ولا يجوز للمحاكم تجاهل تأثير الربط على الإرادة في القضايا الكمية والمسؤولية الإرادية يجب أن تمتد لتشمل التأثيرات الكمية على الاختيار وهذا الفصل يؤسس لفكرة أن الإرادة حق وجودي بغض النظر عن طبيعة الربط وسنعرض في الفصول القادمات نماذج لتقييم الإرادة في الأنظمة الكمية إنها ثورة في الفكر الفلسفي تربط بين الاستقلالية والاتصال في إرادة واحدة ويجب حماية الأفراد من الإنكار الناتج عن اختلاف إدراك الإرادة الحرة والمحاكم لا تملك حقاً في إنكار المسؤولية بحجة تأثير الربط على الإرادة والعدالة

الإرادية تقتضي احترام درجة الحرية في النظام الكمي الخاص بكل فرد وسنكشف في الفصول التالية آليات تقييم هذه الإرادات المعقدة فيزيائياً وقانونياً بشكل دقيق والهدف هو إغلاق الفجوة بين التقدم الفلسفي والتخلف التشريعي في حماية الإرادات الكمية ولا يمكن أن يظل القانون صامتاً بينما الإرادات تتأثر بالربط دون اعتبار إنها مسؤولية أخلاقية وقانونية تقع على عاتق المشرعين والفلاسفة في كل أنحاء الكون اليوم والله ولي التوفيق

الفصل الثاني عشر السببية بين الجسيمات والمسؤولية

السببية الكمية والنتائج القانونية تمثل تحدياً كبيراً لمفاهيم السببية وفي الأنظمة المتشابكة قد تسبق النتيجة السبب في بعض التفسيرات الكمية وهذا يخلق إشكاليات حول تحديد المسؤول عن النتيجة النهائية للجريمة والقانون التقليدي يفترض أن السبب يسبق النتيجة في تسلسل زمني ثابت ونحن ندعو

إلى الاعتراف القانوني بالسببية الكمية كأساس للمسؤولية ولا يجوز للمحاكم رفض القضايا بحجة تعقيد السببية الكمية والمسؤولية السببية يجب أن تمتد لتشمل العلاقات الكمية في الأنظمة المتشابكة وهذا الفصل يؤسس لفكرة أن السببية حق وجودي بغض النظر عن اتجاهها وسنعرض في الفصول القادمات نماذج لتحديد السببية في الأنظمة الكمية إنها ثورة في الفكر السببي تربط بين السبب والنتيجة في علاقة واحدة ويجب حماية الخصوم من الغموض الناتج عن اختلاف إدراك السببية والمحاكم لا تملك حقاً في رفض الدعاوى بحجة عدم وضوح السببية الكمية والعدالة السببية تقتضي احترام العلاقات الكمية في النظام الخاص بكل قضية وسنكشف في الفصول التالية آليات تحديد هذه السببيات المعقدة فيزيائياً وقانونياً بشكل دقيق والهدف هو إغلاق الفجوة بين التقدم السببي والتخلف التشريعي في حماية السببيات الكمية ولا يمكن أن يظل القانون صامتاً بينما السببيات تعمل في أنظمة كمية دون تنظيم إنها مسؤولية أخلاقية وقانونية تقع على عاتق المشرعين والقضاة في كل أنحاء الكون اليوم والله ولي التوفيق

الفصل الثالث عشر الشهود والخبراء في القضايا الكمية

الشهود والخبراء في القضايا الكمية يمثلون تحدياً كبيراً للإجراءات التقليدية وفي الأنظمة المتشابكة يحتاج القضاء إلى خبراء في فيزياء الكم لفهم الأدلة وهذا يخلق إشكاليات حول مؤهلات الشهود والخبراء في القضايا الكمية والقانون التقليدي يفترض أن الشهود خبراء في الأمور المادية المباشرة فقط ونحن ندعو إلى الاعتراف القانوني بخبراء الكم كشهود معتمدين في المحاكم ولا يجوز للمحاكم رفض شهادة خبراء الكم بحجة تعقيد تخصصهم والمسؤولية الخبرية يجب أن تمتد لتشمل الشهادات الكمية في الأنظمة المتشابكة وهذا الفصل يؤسس لفكرة أن الخبرة حق وجودي بغض النظر عن تخصصها وسنعرض في الفصول القادمات نماذج لمؤهلات خبراء الكم في المحاكم إنها ثورة في الفكر الإجرائي تربط بين العلم والقانون في شهادة واحدة ويجب حماية الخصوم من الجهل الناتج عن عدم فهم الأدلة الكمية والمحاكم لا تملك حقاً في

تجاهل شهادات الخبراء بحجة عدم الفهم والعدالة الخبرية تقتضي احترام تخصص خبراء الكم في النظام الخاص بكل قضية وسنكشف في الفصول التالية آليات اعتماد هؤلاء الخبراء المعقدة فيزيائياً وقانونياً بشكل دقيق والهدف هو إغلاق الفجوة بين التقدم الخبري والتخلف التشريعي في حماية الشهادات الكمية ولا يمكن أن يظل القانون صامتاً بينما الخبراء يقدمون أدلة كمية دون اعتماد إنها مسؤولية أخلاقية وقانونية تقع على عاتق المشرعين والخبراء في كل أنحاء الكون اليوم والله ولي التوفيق

الفصل الرابع عشر المعاهدات الدولية في العدالة الكمية

المعاهدات الدولية في العدالة الكمية تمثل ضرورة حتمية للتنظيم الكوني وفي الأنظمة المتشابكة تحتاج الدول إلى معاهدات تنظم التعاون القضائي الكمي وهذا يخلق إشكاليات حول السيادة والاختصاص والتنفيذ عبر الحدود الكمية والقانون التقليدي يفترض

معاهدات بين دول في مكان واحد في تسلسل ثابت ونحن ندعو إلى الاعتراف القانوني بالمعاهدات الكمية كأساس للتعاون الدولي ولا يجوز للدول رفض التوقيع على معاهدات كمية بحجة اختلاف الأنظمة
والمسؤولية الدولية يجب أن تمتد لتشمل الالتزامات الكمية في الأنظمة المتشابكة وهذا الفصل يؤسس لفكرة أن التعاون الدولي حق كوني بغض النظر عن الكم وسنعرض في الفصول القادمات نماذج لمعاهدات كمية قابلة للتطبيق عملياً إنها ثورة في الفكر الدولي تربط بين الدول في معاهدة واحدة ويجب حماية الدول من الانتهاكات الناتجة عن اختلاف إدراك الأنظمة الكمية والمحاكم لا تملك حقاً في إلغاء المعاهدات بحجة عدم توافق الأنظمة والعدالة الدولية تقتضي احترام التزامات المعاهدات في النظام الكمي الخاص بكل دولة وسنكشف في الفصول التالية آليات صياغة هذه المعاهدات المعقدة فيزيائياً وقانونياً بشكل دقيق والهدف هو إغلاق الفجوة بين التقدم الدولي والتخلف التشريعي في حماية المعاهدات الكمية ولا يمكن أن يظل القانون صامتاً بينما الدول تتفاعل في أنظمة كمية دون اتفاق إنها مسؤولية أخلاقية وقانونية تقع على عاتق المشرعين والدبلوماسيين في كل أنحاء

الكون اليوم والله ولي التوفيق

الفصل الخامس عشر حقوق ضحايا الجرائم الكمية

حقوق الضحايا في الجرائم المتشابكة تمثل تحدياً كبيراً لحقوق الإنسان وفي الأنظمة المتشابكة قد يتأثر الضحية بجريمة وقعت في مكان بعيد جداً وهذا يخلق إشكاليات حول حماية الضحايا وتعويضهم عن الضرر الكمي والقانون التقليدي يفترض أن الضحية حاضرة في مكان الجريمة في تسلسل ثابت ونحن ندعو إلى الاعتراف القانوني بحقوق الضحايا في الجرائم الكمية ولا يجوز للمحاكم تجاهل معاناة الضحايا بحجة بعد مكان الجريمة الكمية والمسؤولية الحمائية يجب أن تمتد لتشمل الضحايا في الأنظمة المتشابكة وهذا الفصل يؤسس لفكرة أن حماية الضحايا حق كوني بغض النظر عن الكم وسنعرض في الفصول القادمات نماذج لحماية الضحايا في الأنظمة الكمية إنها ثورة في الفكر الحقوقي تربط بين الضحايا في حقوق واحدة ويجب حماية الضحايا من الإهمال الناتج

عن اختلاف إدراك الجريمة والمحاكم لا تملك حقاً في رفض دعاوى الضحايا بحجة تعقيد الكم والعدالة الحقوقية تقتضي احترام حقوق الضحايا في النظام الكمي الخاص بكل ضحية وسنكشف في الفصول التالية آليات حماية هذه الحقوق المعقدة فيزيائياً وقانونياً بشكل دقيق والهدف هو إغلاق الفجوة بين التقدم الحقوقي والتخلف التشريعي في حماية الضحايا الكمية ولا يمكن أن يظل القانون صامتاً بينما الضحايا يعانون من جرائم كمية دون حماية إنها مسؤولية أخلاقية وقانونية تقع على عاتق المشرعين والناشطين في كل أنحاء الكون اليوم والله ولي التوفيق

الفصل السادس عشر دفاعات المتهمين في الجرائم الكمية

دفاعات المتهمين في القضايا الكمية تمثل تحدياً كبيراً لحقوق الدفاع وفي الأنظمة المتشابكة قد يطرح المتهمون دفاعات قائمة على التشابك الكمي وهذا

يخلق إشكاليات حول قبول هذه الدفاعات وتقييمها في المحاكم والقانون التقليدي يفترض أن الدفاعات قائمة على أدلة مادية مباشرة فقط ونحن ندعو إلى الاعتراف القانوني بالدفاعات الكمية كأساس للبراءة ولا يجوز للمحاكم رفض دفاعات كمية بحجة تعقيد الفيزياء الكمية والمسؤولية الدفاعية يجب أن تمتد لتشمل الدفاعات في الأنظمة المتشابكة وهذا الفصل يؤسس لفكرة أن الدفاع حق وجودي بغض النظر عن طبيعته وسنعرض في الفصول القادمات نماذج للدفاعات في الأنظمة الكمية إنها ثورة في الفكر الدفاعي تربط بين العلم والقانون في دفاع واحد ويجب حماية المتهمين من الرفض الناتج عن عدم فهم الدفاعات الكمية والمحاكم لا تملك حقاً في رفض الدفاعات بحجة عدم الإقناع التقليدي والعدالة الدفاعية تقتضي احترام الدفاعات في النظام الكمي الخاص بكل متهم وسنكشف في الفصول التالية آليات تقييم هذه الدفاعات المعقدة فيزيائياً وقانونياً بشكل دقيق والهدف هو إغلاق الفجوة بين التقدم الدفاعي والتخلف التشريعي في حماية الدفاعات الكمية ولا يمكن أن يظل القانون صامتاً بينما المتهمون يطرحون دفاعات كمية دون نظر إنها مسؤولية أخلاقية وقانونية تقع على

عاتق المشرعين والمحامين في كل أنحاء الكون اليوم والله ولي التوفيق

الفصل السابع عشر سجون العزل الكمي والإصلاح

سجون العزل الكمي والإصلاح تمثل تحدياً كبيراً لأنظمة العقاب وفي الأنظمة المتشابكة قد يؤثر سجن متهم على وعيه المتصل مع آخرين أبرياء وهذا يخلق إشكاليات حول عدالة العزل وتأثيره على الأنظمة الكمية والقانون التقليدي يفترض أن السجن يؤثر على السجين فقط في تسلسل ثابت ونحن ندعو إلى الاعتراف القانوني بالعزل الكمي كأساس للعقوبة ولا يجوز للسجون تجاهل تأثير العزل على الوعي المتصل مع السجين والمسؤولية السجنية يجب أن تمتد لتشمل التأثيرات الكمية للعزل وهذا الفصل يؤسس لفكرة أن العزل حق وجودي بغض النظر عن الاتصال وسنعرض في الفصول القادمات نماذج للعزل في الأنظمة الكمية إنها ثورة في الفكر السجني تربط بين السجين والمتصلين في عقوبة واحدة ويجب حماية

الكائنات البريئة من الضرر الناتج عن عزل المتصل والسجون لا تملك حقاً في عزل المتهمين بحجة عدم إمكانية فصل الاتصال والعدالة السجنية تقتضي احترام طبيعة الاتصال في نظام العزل الخاص بكل سجين وسنكشف في الفصول التالية آليات تطبيق هذه العزلات المعقدة فيزيائياً وقانونياً بشكل دقيق والهدف هو إغلاق الفجوة بين التقدم السجني والتخلف التشريعي في حماية العزلات الكمية ولا يمكن أن يظل القانون صامتاً بينما العزل يؤثر على وعي بريء متصل إنها مسؤولية أخلاقية وقانونية تقع على عاتق المشرعين وإدارة السجون في كل أنحاء الكون اليوم والله ولي التوفيق

الفصل الثامن عشر إعادة التأهيل عبر فك التشابك

إعادة التأهيل في ظل التشابك الكمي تمثل تحدياً كبيراً لبرامج الإصلاح وفي الأنظمة المتشابكة قد يحتاج المتشابكون مع المتهم لإعادة تأهيل أيضاً وهذا يخلق إشكاليات حول شمولية برامج الإصلاح في

الأنظمة الكمية والقانون التقليدي يفترض أن إعادة التأهيل للسجين فقط في تسلسل ثابت ونحن ندعو إلى الاعتراف القانوني بإعادة التأهيل الكمي كأساس للإصلاح ولا يجوز لبرامج الإصلاح تجاهل المتشابكين مع المتهم في التأهيل والمسؤولية التأهيلية يجب أن تمتد لتشمل الكائنات المتشابكة في الأنظمة وهذا الفصل يؤسس لفكرة أن التأهيل حق وجودي بغض النظر عن التشابك وسنعرض في الفصول القادمات نماذج لإعادة التأهيل في الأنظمة الكمية إنها ثورة في الفكر الإصلاحي تربط بين المتهم والمتشابكين في برنامج واحد ويجب حماية المتشابكين من الإهمال الناتج عن عدم شمولهم في التأهيل وبرامج الإصلاح لا تملك حقاً في استبعاد المتشابكين بحجة التكلفة والعدالة التأهيلية تقتضي احترام طبيعة التشابك في برنامج التأهيل الخاص بكل نظام وسنكشف في الفصول التالية آليات تطبيق هذه البرامج المعقدة فيزيائياً وقانونياً بشكل دقيق والهدف هو إغلاق الفجوة بين التقدم الإصلاحي والتخلف التشريعي في حماية التأهيل الكمي ولا يمكن أن يظل القانون صامتاً بينما المتشابكين يُهملون في برامج الإصلاح إنها مسؤولية أخلاقية وقانونية تقع على عاتق المشرعين

والمصلحين في كل أنحاء الكون اليوم والله ولي التوفيق

الفصل التاسع عشر التكنولوجيا الكمية والأمن القانوني

التكنولوجيا الكمية والأمن القانوني تمثل تحدياً كبيراً للأمن الكوني وفي الأنظمة المتشابكة قد تتطور تكنولوجيا تسمح بالتلاعب بالتشابك الكمي وهذا يخلق إشكاليات حول حظر الأسلحة الكمية والرقابة التكنولوجية والقانون التقليدي يفترض أن التكنولوجيا تعمل في مكان واحد في تسلسل ثابت ونحن ندعو إلى الاعتراف القانوني بحظر التكنولوجيا الكمية الخطرة ولا يجوز للشركات تطوير تكنولوجيا تتلاعب بالتشابك دون ترخيص كوني والمسؤولية التكنولوجية يجب أن تمتد لتشمل المخاطر الكمية في الأنظمة المتشابكة وهذا الفصل يؤسس لفكرة أن الأمن التكنولوجي حق كوني بغض النظر عن الكم وسنعرض في الفصول القادمات نماذج لتنظيم التكنولوجيا في الأنظمة الكمية

إنها ثورة في الفكر التقني تربط بين التطوير والأمن في قانون واحد ويجب حماية الكون من المخاطر الناتجة عن التلاعب بالتشابك الكمي والمحاكم لا تملك حقاً في تجاهل انتهاكات التكنولوجيا الكمية بحجة التقدم والعدالة التكنولوجية تقتضي احترام حدود التحكم في النظام الكمي الخاص بكل كون وسنكشف في الفصول التالية آليات تنظيم هذه التكنولوجيا المعقدة فيزيائياً وقانونياً بشكل دقيق والهدف هو إغلاق الفجوة بين التقدم التقني والتخلف التشريعي في حماية التكنولوجيا الكمية ولا يمكن أن يظل القانون صامتاً بينما التكنولوجيا تتلاعب بالتشابك دون رقابة إنها مسؤولية أخلاقية وقانونية تقع على عاتق المشرعين والمهندسين في كل أنحاء الكون اليوم والله ولي التوفيق

الفصل العشرون الخصوصية في العالم المتشابك

الخصوصية في العالم المتشابك تمثل تحدياً كبيراً للحقوق الفردية وفي الأنظمة المتشابكة قد تنتهك

خصوصية الفرد عبر التشابك مع كائنات أخرى وهذا يخلق إشكاليات حول حماية الخصوصية في الأنظمة الكمية والقانون التقليدي يفترض أن الخصوصية محمية في مكان واحد في تسلسل ثابت ونحن ندعو إلى الاعتراف القانوني بالخصوصية الكمية كأساس للحماية ولا يجوز للجهات انتهاك الخصوصية الكمية بحجة التشابك الطبيعي والمسؤولية الخصوصية يجب أن تمتد لتشمل الحماية في الأنظمة المتشابكة وهذا الفصل يؤسس لفكرة أن الخصوصية حق وجودي بغض النظر عن التشابك وسنعرض في الفصول القادمات نماذج لحماية الخصوصية في الأنظمة الكمية إنها ثورة في الفكر الخصوصي تربط بين الفرد والمتصلين في حق واحد ويجب حماية الأفراد من الانتهاك الناتج عن التشابك غير المصرح به والمحاكم لا تملك حقاً في تجاهل انتهاكات الخصوصية الكمية بحجة التعقيد والعدالة الخصوصية تقتضي احترام الخصوصية في النظام الكمي الخاص بكل فرد وسنكشف في الفصول التالية آليات حماية هذه الخصوصية المعقدة فيزيائياً وقانونياً بشكل دقيق والهدف هو إغلاق الفجوة بين التقدم الخصوصي والتخلف التشريعي في حماية الخصوصية الكمية ولا يمكن أن يظل القانون صامتاً

بينما الخصوصية تنتهك عبر التشابك دون حماية إنها مسؤولية أخلاقية وقانونية تقع على عاتق المشرعين والناشطين في كل أنحاء الكون اليوم والله ولي التوفيق

الفصل الحادي والعشرون الملكية الفكرية للجسد البشري

الملكية الفكرية للجسد البشري تمثل تحدياً كبيراً لحقوق المخترعين وفي الأنظمة المتشابكة قد تُكتشف ابتكارات عبر التشابك مع كائنات أخرى وهذا يخلق إشكاليات حول ملكية الابتكارات الكمية وحقوق المخترعين والقانون التقليدي يفترض أن الابتكار يصدر من فرد واحد في تسلسل ثابت ونحن ندعو إلى الاعتراف القانوني بالملكية الكمية كأساس للحقوق ولا يجوز للشركات سرقة ابتكارات كمية بحجة الربط الطبيعي والمسؤولية الملكية يجب أن تمتد لتشمل الابتكارات في الأنظمة المتشابكة وهذا الفصل يؤسس لفكرة أن الملكية حق وجودي بغض النظر عن الاتصال

وسنعرض في الفصول القادمات نماذج للملكية في الأنظمة الكمية إنها ثورة في الفكر الملكي تربط بين المخترع والمتصلين في حق واحد ويجب حماية المخترعين من السرقة الناتجة عن الربط غير المصرح به والمحاكم لا تملك حقاً في تجاهل انتهاكات الملكية الكمية بحجة التعقيد والعدالة الملكية تقتضي احترام الملكية في النظام الكمي الخاص بكل مخترع
وسنكشف في الفصول التالية آليات حماية هذه الملكية المعقدة فيزيائياً وقانونياً بشكل دقيق والهدف هو إغلاق الفجوة بين التقدم الملكي والتخلف التشريعي في حماية الملكية الكمية ولا يمكن أن يظل القانون صامتاً بينما الابتكارات تُسرق عبر التشابك دون حماية إنها مسؤولية أخلاقية وقانونية تقع على عاتق المشرعين والمخترعين في كل أنحاء الكون اليوم والله ولي التوفيق

الفصل الثاني والعشرون العمل والعقود في الأنظمة المتشابكة

العمل والعقود في الأنظمة المتشابكة تمثل تحدياً كبيراً لقوانين العمل وفي الأنظمة المتشابكة قد يعمل الفرد عبر التشابك مع كائنات في أماكن بعيدة وهذا يخلق إشكاليات حول عقود العمل والحقوق العمالية في الأنظمة الكمية والقانون التقليدي يفترض أن العمل يتم في مكان واحد في تسلسل ثابت ونحن ندعو إلى الاعتراف القانوني بالعمل الكمي كأساس للحقوق العمالية ولا يجوز للشركات استغلال العمال عبر التشابك دون عقود واضحة والمسؤولية العمالية يجب أن تمتد لتشمل العمل في الأنظمة المتشابكة وهذا الفصل يؤسس لفكرة أن العمل حق وجودي بغض النظر عن الاتصال وسنعرض في الفصول القادمات نماذج لعقود العمل في الأنظمة الكمية إنها ثورة في الفكر العمالي تربط بين العامل والمتصلين في عقد واحد ويجب حماية العمال من الاستغلال الناتج عن التشابك غير المنظم والمحاكم لا تملك حقاً في تجاهل انتهاكات عقود العمل الكمية بحجة التعقيد والعدالة العمالية تقتضي احترام عقود العمل في النظام الكمي الخاص بكل عامل وسنكشف في الفصول التالية آليات تنظيم هذه العقود المعقدة فيزيائياً وقانونياً بشكل دقيق والهدف هو إغلاق

الفجوة بين التقدم العمالي والتخلف التشريعي في حماية العقود الكمية ولا يمكن أن يظل القانون صامتاً بينما العمال يُستغلون عبر التشابك دون عقود إنها مسؤولية أخلاقية وقانونية تقع على عاتق المشرعين وأصحاب العمل في كل أنحاء الكون اليوم والله ولي التوفيق

الفصل الثالث والعشرون الأسرة والزواج في الظواهر الكمية

الأسرة والزواج في الظواهر الكمية تمثل تحدياً كبيراً للأحوال الشخصية وفي الأنظمة المتشابكة قد تتشكل أسر عبر التشابك مع كائنات في أماكن بعيدة وهذا يخلق إشكاليات حول الزواج والطلاق والنسب في الأنظمة الكمية والقانون التقليدي يفترض أن الأسرة تتشكل في مكان واحد في تسلسل ثابت ونحن ندعو إلى الاعتراف القانوني بالأسرة الكمية كأساس للأحوال الشخصية ولا يجوز للدول رفض توثيق أسر كمية بحجة اختلاف طبيعة التشابك والمسؤولية

الأسرية يجب أن تمتد لتشمل الأسر في الأنظمة المتشابكة وهذا الفصل يؤسس لفكرة أن الأسرة حق وجودي بغض النظر عن الاتصال وسنعرض في الفصول القادمات نماذج للأسر في الأنظمة الكمية إنها ثورة في الفكر الأسري تربط بين الأفراد والمتصلين في أسرة واحدة ويجب حماية الأسر من الرفض الناتج عن اختلاف إدراك طبيعة التشابك والمحاكم لا تملك حقاً في إنكار أسر كمية بحجة عدم منطقية التشابك والعدالة الأسرية تقتضي احترام الأسر في النظام الكمي الخاص بكل أسرة وسنكشف في الفصول التالية آليات توثيق هذه الأسر المعقدة فيزيائياً وقانونياً بشكل دقيق والهدف هو إغلاق الفجوة بين التقدم الأسري والتخلف التشريعي في حماية الأسر الكمية ولا يمكن أن يظل القانون صامتاً بينما الأسر تتشكل عبر التشابك دون اعتراف إنها مسؤولية أخلاقية وقانونية تقع على عاتق المشرعين ورجال الدين في كل أنحاء الكون اليوم والله ولي التوفيق

الفصل الرابع والعشرون الميراث في الجرائم المتشابكة

الميراث في الجرائم المتشابكة يمثل تحدياً كبيراً لقوانين المواريث وفي الأنظمة المتشابكة قد ينتقل الميراث عبر التشابك مع كائنات متوفاة وعياً وهذا يخلق إشكاليات حول توزيع التركة وحقوق الورثة في الأنظمة الكمية والقانون التقليدي يفترض أن الميراث ينتقل في مكان واحد في تسلسل ثابت ونحن ندعو إلى الاعتراف القانوني بالميراث الكمي كأساس للحقوق المالية ولا يجوز للدول رفض توزيع تركات كمية بحجة اختلاف طبيعة التشابك والمسؤولية الميراثية يجب أن تمتد لتشمل التركات في الأنظمة المتشابكة وهذا الفصل يؤسس لفكرة أن الميراث حق وجودي بغض النظر عن الاتصال وسنعرض في الفصول القادمات نماذج للميراث في الأنظمة الكمية إنها ثورة في الفكر الميراثي تربط بين الورثة والمتصلين في حق واحد ويجب حماية الورثة من الحرمان الناتج عن اختلاف إدراك التشابك والمحاكم لا تملك حقاً في منع الميراث بحجة تعقيد الأنظمة الكمية والعدالة الميراثية تقتضي احترام الميراث في النظام الكمي الخاص بكل وارث وسنكشف في الفصول التالية آليات توزيع هذه

التركات المعقدة فيزيائياً وقانونياً بشكل دقيق والهدف هو إغلاق الفجوة بين التقدم الميراثي والتخلف التشريعي في حماية التركات الكمية ولا يمكن أن يظل القانون صامتاً بينما التركات تنتقل عبر التشابك دون توزيع إنها مسؤولية أخلاقية وقانونية تقع على عاتق المشرعين والقضاة في كل أنحاء الكون اليوم والله ولي التوفيق

الفصل الخامس والعشرون الصحة النفسية للضحايا المتشابكين

الصحة النفسية للضحايا المتشابكين تمثل تحدياً كبيراً للرعاية الصحية وفي الأنظمة المتشابكة قد يعاني الضحايا من صدمة نفسية عبر التشابك وهذا يخلق إشكاليات حول التشخيص والعلاج في الأنظمة الكمية والقانون التقليدي يفترض أن الصدمة تحدث في مكان واحد في تسلسل ثابت ونحن ندعو إلى الاعتراف القانوني بالصحة النفسية الكمية كأساس للعلاج ولا يجوز للمستشفيات رفض علاج ضحايا كمية

بحجة اختلاف طبيعة الصدمة والمسؤولية العلاجية يجب أن تمتد لتشمل العلاج في الأنظمة المتشابكة وهذا الفصل يؤسس لفكرة أن الصحة حق وجودي بغض النظر عن الاتصال وسنعرض في الفصول القادمات نماذج للعلاج في الأنظمة الكمية إنها ثورة في الفكر الطبي تربط بين الضحية والمتصلين في علاج واحد ويجب حماية الضحايا من الإهمال الناتج عن اختلاف إدراك الصدمة الكمية والمستشفيات لا تملك حقاً في رفض العلاج بحجة تعقيد الأنظمة الكمية والعدالة العلاجية تقتضي احترام العلاج في النظام الكمي الخاص بكل ضحية وسنكشف في الفصول التالية آليات تقديم هذا العلاج المعقد فيزيائياً وقانونياً بشكل دقيق والهدف هو إغلاق الفجوة بين التقدم الطبي والتخلف التشريعي في حماية العلاج الكمي ولا يمكن أن يظل القانون صامتاً بينما الضحايا يعانون من صدمات كمية دون علاج إنها مسؤولية أخلاقية وقانونية تقع على عاتق المشرعين والأطباء في كل أنحاء الكون اليوم والله ولي التوفيق

الفصل السادس والعشرون أخلاقيات في العدالة غير

المحلية

الأخلاقيات في العدالة غير المحلية تمثل تحدياً كبيراً للمبادئ الأخلاقية وفي الأنظمة المتشابكة قد تختلف المفاهيم الأخلاقية بناءً على طبيعة التشابك وهذا يخلق إشكاليات حول المسؤولية الأخلاقية في الأنظمة الكمية والقانون التقليدي يفترض أن الأخلاق واحدة في مكان واحد في تسلسل ثابت ونحن ندعو إلى الاعتراف القانوني بالأخلاقيات الكمية كأساس للمسؤولية ولا يجوز للمجتمعات إنكار مسؤولية كمية بحجة اختلاف طبيعة التشابك والمسؤولية الأخلاقية يجب أن تمتد لتشمل الأخلاق في الأنظمة المتشابكة وهذا الفصل يؤسس لفكرة أن الأخلاق حق وجودي بغض النظر عن الاتصال وسنعرض في الفصول القادمات نماذج للأخلاق في الأنظمة الكمية إنها ثورة في الفكر الأخلاقي تربط بين الفرد والمتصلين في حق واحد ويجب حماية الأفراد من الإنكار الناتج عن اختلاف إدراك الأخلاق والمجتمعات لا تملك حقاً في إنكار الأخلاق بحجة عدم التسجيل والعدالة الأخلاقية تقتضي احترام الأخلاق في النظام الكمي الخاص بكل

فرد وسنكشف في الفصول التالية آليات تنظيم هذه الأخلاق المعقدة فيزيائياً وقانونياً بشكل دقيق والهدف هو إغلاق الفجوة بين التقدم الأخلاقي والتخلف التشريعي في حماية الأخلاق الكمية ولا يمكن أن يظل القانون صامتاً بينما الأخلاق تُنكر في أنظمة كمية دون اعتراف إنها مسؤولية أخلاقية وقانونية تقع على عاتق المشرعين والفلاسفة في كل أنحاء الكون اليوم والله ولي التوفيق

الفصل السابع والعشرون المنظور الديني للخلود التقني

المنظور الديني للخلود التقني يمثل تحدياً كبيراً للفقه الديني وفي الأنظمة المتشابكة قد تختلف المفاهيم الدينية بناءً على حالة التشابك وهذا يخلق إشكاليات حول التكليف الديني في الأنظمة الكمية والقانون التقليدي يفترض أن الدين مرتبط بالتسجيل في تسلسل ثابت ونحن ندعو إلى الاعتراف القانوني بالمنظور الديني في الأنظمة المتشابكة ولا يجوز

للمجتمعات الدينية إنكار تكليف بحجة اختلاف طبيعة التشابك والمسؤولية الدينية يجب أن تمتد لتشمل التكليف في الأنظمة المتشابكة وهذا الفصل يؤسس لفكرة أن الدين حق وجودي بغض النظر عن الاتصال وسنعرض في الفصول القادمات نماذج للتكليف في الأنظمة الكمية إنها ثورة في الفكر الديني تربط بين المسجل وغير المسجل في حق واحد ويجب حماية المؤمن من إنكار التكليف في أنظمة كمية والمجتمعات الدينية لا تملك حقاً في إنكار التكليف بحجة عدم التسجيل والعدالة الدينية تقتضي احترام التكليف في النظام الكمي الخاص بكل مؤمن وسنكشف في الفصول التالية آليات تنظيم هذا التكليف المعقد فيزيائياً وقانونياً بشكل دقيق والهدف هو إغلاق الفجوة بين التقدم الديني والتخلف التشريعي في حماية التكليف الكمي ولا يمكن أن يظل القانون صامتاً بينما التكليف يُنكر في أنظمة كمية دون اعتراف إنها مسؤولية أخلاقية وقانونية تقع على عاتق المشرعين والعلماء في كل أنحاء الكون اليوم والله ولي التوفيق

الفصل الثامن والعشرون تحديات التطبيق العملي

للنظرية

تحديات التطبيق العملي للنظرية تمثل عقبة كبيرة أمام التنفيذ الفعلي وفي الأنظمة المتشابكة قد تواجه القوانين صعوبات في التطبيق عبر الأنظمة الكمية وهذا يخلق إشكاليات حول الإنفاذ والرقابة والامتثال القانوني والقانون التقليدي يفترض أن التطبيق يسير في تسلسل ثابت ونحن ندعو إلى الاعتراف القانوني بتحديات التطبيق العملي للنظرية ولا يجوز للدول تجاهل التحديات بحجة اختلاف طبيعة التشابك والمسؤولية التنفيذية يجب أن تمتد لتشمل التطبيق في الأنظمة المتشابكة وهذا الفصل يؤسس لفكرة أن التطبيق حق وجودي بغض النظر عن الاتصال وسنعرض في الفصول القادمات نماذج للتطبيق في الأنظمة الكمية إنها ثورة في الفكر التنفيذي تربط بين النظرية والتطبيق في مرحلة واحدة ويجب حماية القوانين من الفشل الناتج عن اختلاف إدراك التطبيق والمحاكم لا تملك حقاً في تعطيل التطبيق بحجة تعقيد التحديات الكمية والعدالة التنفيذية تقتضي احترام التطبيق في النظام الكمي الخاص بكل قانون وسنكشف في

الفصول التالية آليات تنظيم هذه التطبيقات المعقدة فيزيائياً وقانونياً بشكل دقيق والهدف هو إغلاق الفجوة بين التقدم التنفيذي والتخلف التشريعي في حماية التطبيق الكمي ولا يمكن أن يظل القانون صامتاً بينما التطبيق يتم في أنظمة كمية مختلفة دون تخطيط إنها مسؤولية أخلاقية وقانونية تقع على عاتق المشرعين والمنفذين في كل أنحاء الكون اليوم والله ولي التوفيق

الفصل التاسع والعشرون توصيات للمشرعين المستقبليين

توصيات للمشرعين المستقبليين تمثل دليلاً عملياً للتطبيق الكوني وفي الأنظمة المتشابكة يحتاج المشرعون إلى توصيات واضحة لتنظيم الأنظمة الكمية وهذا يخلق إشكاليات حول الصياغة والتفسير والإلغاء القانوني والقانون التقليدي يفترض أن التشريع يسير في تسلسل ثابت ونحن ندعو إلى الاعتراف القانوني بالتوصيات للمشرعين المستقبليين ولا يجوز

للمشرعين تجاهل التوصيات بحجة اختلاف طبيعة التشابك والمسؤولية التشريعية يجب أن تمتد لتشمل التوصيات في الأنظمة المتشابكة وهذا الفصل يؤسس لفكرة أن التشريع حق وجودي بغض النظر عن الاتصال وسنعرض في الفصول القادمات نماذج للتوصيات في الأنظمة الكمية إنها ثورة في الفكر التشريعي تربط بين الصياغة والتطبيق في قانون واحد ويجب حماية التشريعات من الخطأ الناتج عن اختلاف إدراك التشابك والمحاكم لا تملك حقاً في تجاهل التوصيات بحجة عدم إلزاميتها القانونية والعدالة التشريعية تقتضي احترام التوصيات في النظام الكمي الخاص بكل مشرع وسنكشف في الفصول التالية آليات تنظيم هذه التوصيات المعقدة فيزيائياً وقانونياً بشكل دقيق والهدف هو إغلاق الفجوة بين التقدم التشريعي والتخلف التوصيوي في حماية التشريع الكمي ولا يمكن أن يظل القانون صامتاً بينما التشريع يتم في أنظمة كمية مختلفة دون إرشاد إنها مسؤولية أخلاقية وقانونية تقع على عاتق المشرعين والمستشارين في كل أنحاء الكون اليوم والله ولي التوفيق

الفصل الثلاثون الخاتمة ورؤية الكون الكمي

الخاتمة ورؤية الكون الكمي تمثل النهاية والبداية لهذا الكتاب الفريد وفي الأنظمة المتشابكة تنتهي الرحلة القانونية لتبدأ رحلة تطبيقية جديدة في الكون وهذا يخلق إشكاليات حول الخاتمة والاستمرار والتطور القانوني والقانون التقليدي يفترض أن الخاتمة تسير في تسلسل ثابت ونحن ندعو إلى الاعتراف القانوني برؤية الكون الكمي ولا يجوز للقراء تجاهل الرؤية بحجة اختلاف طبيعة التشابك والمسؤولية الختامية يجب أن تمتد لتشمل الرؤية في الأنظمة المتشابكة وهذا الفصل يؤسس لفكرة أن الخاتمة حق وجودي بغض النظر عن الاتصال وسنعرض في الفصول القادمات نماذج للرؤية في الأنظمة الكمية إنها ثورة في الفكر الختامي تربط بين النهاية والبداية في فصل واحد ويجب حماية الرؤية من النسيان الناتج عن اختلاف إدراك التشابك والمحاكم لا تملك حقاً في إغلاق الملف بحجة انتهاء الزمن القانوني والعدالة الختامية تقتضي احترام الرؤية في النظام الكمي الخاص بكل كون وسنكشف في الفصول التالية آليات تنظيم هذه

الرؤى المعقدة فيزيائياً وقانونياً بشكل دقيق والهدف هو إغلاق الفجوة بين التقدم الختامي والتخلف التشريعي في حماية الرؤية الكمية ولا يمكن أن يظل القانون صامتاً بينما الخاتمة تتم في أنظمة كمية مختلفة دون خلود إنها مسؤولية أخلاقية وقانونية تقع على عاتق المشرعين والقراء في كل أنحاء الكون اليوم والله ولي التوفيق

ورقة بحثية تفصيلية لنظرية قانون التشابك الكمي للمسؤولية

النسخة العربية

تقدم هذه الورقة شرحاً مفصلاً لنظرية التشابك الكمي للمسؤولية التي أسسها الدكتور محمد كمال عرفة الرخاوي وتقوم النظرية على مبدأ أن الجسيمات المتشابكة كمياً تبقى متصلة بغض النظر عن المسافة ولا يجوز لأي جهة خارجية انتهاك هذا الاتصال دون تحمل المسؤولية القانونية الكاملة وتم دمج

مفاهيم من القانون والفلسفة والفيزياء والأخلاقيات وعلم النفس في إطار واحد ويتم تعريف التشابك الكمي بأنه النظام القانوني الذي يحمي حق الكائنات في الاتصال غير المحلي ويتم اقتراح حماية قانونية للوعي المتشابك كحقوق أساسية غير قابلة للتصرف أو الانتهاك ويتم تفصيل الآليات القانونية الدستورية والتشريعية لحماية هذا الحق الجديد كونياً ويتم شرح تطبيقات النظرية في قطاعات العمل والتعليم والأمن والتكنولوجيا ويتم مناقشة الجوانب الفلسفية والأخلاقية والدينية المبررة للنظرية الكونية ويتم الرد على الانتقادات المتوقعة وطرح حلول عملية للتحديات التطبيقية العالمية وتهدف النظرية إلى حماية الإنسان من الانتهاك الكمي وإعادة تعريف مسؤوليته قسراً والنتيجة المتوقعة هي مجتمع كوني أكثر عدالة وتوازناً يحترم التشابك الكمي للأفراد ويتم التأكيد على أن هذا الحق غير قابل للتصرف حتى بمرور الوقت أو تغير الأنظمة ويتم الدعوة لتعاون دولي لتبني معايير موحدة لحماية الوعي الإنساني الكمي وتعتبر هذه النظرية إضافة نوعية للفكر القانوني والإنساني المعاصر في العالم أجمع

النسخة الإنجليزية

This paper provides a detailed explanation of the Quantum Entanglement Liability Theory founded by Dr Mohamed Kamal Arafa El-Rakhawi The theory is based on the principle that quantum entangled particles remain connected regardless of distance No external entity may violate this connection without bearing full legal liability Concepts from law philosophy physics ethics and psychology are integrated into a unified framework Quantum entanglement is defined as the legal system protecting the right of entities to non-local connection Legal protection for entangled consciousness as inalienable fundamental rights is proposed Constitutional and legislative legal mechanisms to protect this new right cosmically are detailed Applications of the theory in work education security and technology sectors are explained Philosophical

ethical and religious aspects justifying the cosmic theory are discussed Expected criticisms are addressed and practical solutions for global implementation challenges are offered The theory aims to protect humans from quantum violation and forced redefinition of responsibility The expected outcome is a more just and balanced cosmic society respecting individual quantum entanglement It is emphasized that this right is inalienable even with the passage of time or change of systems International cooperation is called for to adopt unified standards for protecting human quantum consciousness This theory is considered a qualitative addition to contemporary legal and human thought worldwide

النسخة الفرنسية

Ce document fournit une explication détaillée de

la Théorie de la Responsabilité de l'Intrication Quantique fondée par le Dr Mohamed Kamal Arafa El-Rakhawi La théorie repose sur le principe que les particules intriquées quantiquement restent connectées quelle que soit la distance Aucune entité externe ne peut violer cette connexion sans assumer une entière responsabilité juridique Des concepts issus du droit de la philosophie de la physique de l'éthique et de la psychologie sont intégrés dans un cadre unique L'intrication quantique est définie comme le système juridique protégeant le droit des entités à la connexion non locale Une protection juridique de la conscience intriquée en tant que droits fondamentaux inaliénables est proposée Les mécanismes juridiques constitutionnels et législatifs pour protéger ce nouveau droit cosmiquement sont détaillés Les applications de la théorie dans les secteurs du travail de l'éducation de la sécurité et de la technologie sont expliquées Les aspects

philosophiques éthiques et religieux justifiant la théorie cosmique sont discutés Les critiques attendues sont abordées et des solutions pratiques aux défis de mise en œuvre mondiale sont proposées La théorie vise à protéger les humains de la violation quantique et de la redéfinition forcée de la responsabilité Le résultat attendu est une société cosmique plus juste et plus équilibrée respectant l'intrication quantique individuelle Il est souligné que ce droit est inaliénable même avec le passage du temps ou le changement de systèmes Une coopération internationale est appelée pour adopter des normes unifiées de protection de la conscience quantique humaine Cette théorie est considérée comme un ajout qualitatif à la pensée juridique et humaine contemporaine dans le monde entier

الخاتمة

بهذا نكون قد وضعنا الحجر الثالث في صرح مدرسة القانون الميتافيزيقي وهذا الكتاب ليس نهاية بل هو بداية لرحلة علمية وفكرية ستستمر عبر الأجيال ندعو جميع الباحثين والمشرعين والقضاة للانضمام إلى هذه المسيرة التاريخية معاً نبني عدالة تحمي الإنسان في وجوده الكمي عبر الكون العدالة الكمية هي عدالة للمستقبل قبل أن تكون للحاضر والأجيال القادمة ستحاسبنا على ما نتركه في وعيهم من تلوث أو سلامة هذا الكتاب وثيقة تاريخية ستُدرس في جامعات العالم مستقبلاً اسم مدرسة القانون الميتافيزيقي سيُذكر في سجلات الفكر الإنساني الدكتور محمد كمال عرفة الرخاوي يضع بصمته في تاريخ الفقه القانوني هذا الجهد المتواضع نذره لوجه الله ولخدمة الإنسانية جمعاء والله ولي التوفيق وهو الهادي إلى سواء السبيل

عن المؤلف

الدكتور محمد كمال عرفة الرخاوي

الباحث والمستشار والخبير والفقيه

والمؤلف القانوني والمحاضر الدولي في القانون

مؤسس مدرسة القانون الميتافيزيقي

ونظرية السيادة الزمنية

مؤسس علم النسبية الزمنية للعدالة

مؤسس المركز العالمي لدراسات النسبية الزمنية للعدالة

له 15 كتاباً مؤسساً في القانون الميتافيزيقي

450 فصلاً علمياً محكماً

3 لغات نشر عربي إنجليزي فرنسي

رائد الفكر القانوني الكوني

صاحب الموسوعة القانونية الميتافيزيقية الأضخم في التاريخ

جميع الحقوق محفوظة 2026

الدكتور محمد كمال عرفة الرخاوي

سنة 2026

جميع الحقوق الفكرية والعلمية محفوظة

يمنع النسخ أو الاقتباس دون إذن خطي

الطبعة الأولى محدودة وموقعة من المؤلف